٥ ـ لم يحدد ميثاق الامم المتحدة اية جهة اخرى غير الجمعية العامة لاتخاذ مثل هذه القرارات ، وان كان قد حاول تقييد الجمعية العامة بأحكام المادة الثانية عشرة ، بحيث منعها حتى في مجال البحث بشأن اي موقف او نزاع في حالة مباشرة مجلس الامن ببحث هذا الموقف أو ذاك النزاع . وهو في هذه المادة اعطى مجلس الامن الحرية في وضع حد لاي بحث لا يرغب في أن تقوم به الجمعية العامة ، بحيث اذا ما شعر مجلس الامن أن الاتجاه داخل الجمعية العامة يرمي الى بحث قضية من شأنها استصدار قرار او توصية تعتبر مدعاة لاحراجه ، بادر على الفور للانعقاد لبحث نفس القضية الامر الذي يجعل الجمعية العامة تتوقف عن البحث فيها ، وهو بالتالي يملك ابداع الصيغة التي يريد ان يخرج بها بشأن هذه القضية بعد ان يفوت الفرصة على بحثها داخل الجمعية العامة .

ولكن كل هذه المحاذير لا تنفي غياب ما يمنع الجمعية العامة للامم المتحدة من ان تتخذ قرارها بطرد اسرائيل من الامم المتحدة .

٦ ـ ان أسوأ الاحتمالات ان تتخذ الجمعية العامة قرارها بطرد اسرائيل من الامم المتحدة ، فيتداعى مجلس الامن للانعقاد ويرفض ذلك القرار كما حدث في الدورة التاسعة والعشرين بالنسبة لجنوب افريقيا ، وفي هذه الحالة تستطيع الجمعية العامة ان تتمسك بحقها وتدافع عن قرارها القانوني اعتمادا على ما صمت عنه الميثاق وجاز لها الاجتهاد فيه . وهذا اجراء ينطوي على معاني سياسية هامة بالنسبة للرأي العام العالمي من ناحية ، ويعمق النزاع القانوني بين الجمعية العامة للامم المتحدة التي أصبحت تعبر عن الارادة الدولية ، وبين مجلس الامن الذي يهيمن على المنظمة الدولية بحكم بعض احكام الميثاق ، وتفسير غياب النصوص لتعزيز طغيان المجلس على الجمعية العامة . ولعل ذلك يدفع باتجاه الاهتمام بشكل فعال نحو اعادة النظر في بعض احكام الميثاق الاجرائية التي تحول دون نقل الارادة الدولية الى موقع التنفيذ ، ولا سيما ان الجمعية العامة قد شكلت لجنة لاعادة النظر بميثاق الامم المتحدة في الدورة الماضية . واذا كان الامر كذلك فان قضية فلسطين تصبح من العوامل الهامة في دعم اتجاه تغليب الارادة الدولية على النصوص والاحكام التي وضعت في الماضي لتتطابق مع هذه الارادة، ولكنها أصبحت مع مرور الزمن ، وتحرر الدول والشعوب ، ومشاركتها بارادتها الحرة في المحافل الدولية ، تقول أصبحت متخلفة عن هذه الارادة ومتعارضة معها ، الامر الذي يحمل على الغاء هذه النصوص والاحكام او تعديلها بحيث تتطابق مع هذه الارادة في الوقت الحاضر .

أما التساؤلات السياسية فتدور في الغالب حول مواقف الدول ولا سيما الدول العربية ازاء هذا الموضوع . انه لمن الثابت ان مؤتمر القمة العربي السابع في الرباط قد قرر في مجال المنظمات والمحافل الدولية :

أ ـ الاستفادة من الامم المتحدة ومؤسساتها لكشف اسرائيل واستصدار المزيد من القرارات بشأن قضيتي فلسطين والشرق الاوسط التي من شأنها عزل اسرائيل سياسيا واعلاميا لدى الراي العام العالمي ومحاولة الحصول على اجراءات اكثر فاعلية لكشف مناورات اسرائيل ورفضها تنفيذ قرارات المنظمات الدولية وابراز ذلك أمام الرأي العام العالمي وتحميلها مسؤولية اعاقة الجهود باتجاه اقامة السلام العادل .

ب ـ تعزيز التعاون مع مجموعة عدم الانحياز ، والعمل على تنفيذ قرارات مؤتمر القمة الرابع لدول عدم الانحياز ، وطرح موضوع تطبيق عقوبات الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة على اسرائيل ، والمطالبة بطردها من الامم المتحدة ، وذلك في مؤتمر